دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	السامرائي، شفيق عبدالرزاق
المجلد/العدد:	ع 56
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	ديسمبر / جمادى الأولى
الصفحات:	40 - 50
رقم MD:	80362
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التعاون الأمني، العالم العربي، الأمن القومي، إسرائيل، السياسة الأمنية، الاستراتيجية الأمنية، الصراع العربي الإسرائيلي، التخطيط العسكري، الاستراتجية العسكرية، الحدود الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80362

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي

د. شفيق عبد الرزاق السامرائي
عميد كلية العلوم السياسية ،
جامعة بغداد

مقدمة

يرتبط مفهوم الأمن الإسرائيلي ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية العسكرية الصهيونية التي تعتمد القوة في تثبيت كيانها الاستيطاني . لذلك عملت إسرائيل على تقوية وضعها العسكري والاهتمام بالجيش والتسليح والتدريب قبل أي اهتمام آخر .

ورغم أن العرب خاضوا مع الكيان الصهيوني أربع حروب ، إلا أن الوضع العربي لم يهتم جدياً حتى الآن بإقامة تحالف بين الأقطار العربية ووضع جيوشها تحت إمرة واحدة أو قيادة مشتركة تتيح لها العمل من خلال قرار واحد لمواجهة التحدي الصهيوني .

لقد أخذ مفهوم الأمن لدى الكيان الصهيوني مفاهيم عدة حسب تطور الأوضاع في المنطقة ووضع الكيان الصهيوني . ففي البدء كان مفهوم الأمن الصهيوني يقتصر على تثبيت وجوده في المنطقة ، وأن إسرائيل كانت تصور نفسها بقعة حضارية وسط غابة من الدول المتخلّفة من أجل كسب عطف الغرب والتحالف معه . وقد عملت إسرائيل بالتعاون مع الغرب ولتنفيذ مخططاته من أجل الحصول على الدعم العسكري المستمر ، فقد اتفقت مع فرنسا وبريطانيا على القيام بالهجوم على مصر في حرب السويس عام 1956 ، وذلك لرغبة فرنسا وبريطانيا في الانتقام من مصر بسبب تأميمها للقناة ودعم ثورة الجزائر . وحصلت إسرائيل لقاء ذلك على صفقة أسلحة فرنسية منها (50) طائرة مستير لحماية سمائها ، وأنواع عديدة من الأسلحة . وبعد حملة السويس تمكّنت من التوقيع مع فرنسا على تزويدها سراً بمفاعلات نووية وضعت في ديمونة .

وأدخلت إسرائيل على مفهومها الأمني نظرية الردع مع الإبقاء على هامش في التفوق النوعي بالسلاح على العرب ، كما اعتمدت مبدأ الحرب الوقائية والضربة الاستباقية الأولى .

وبعد حرب 1967 بدأت إسرائيل تتحدث عن «الحدود الآمنة» . وهكذا يصبح مفهوم أمن إسرائيل متحركا حسب الظروف التي تمر بها المنطقة وحسب متطلبات استراتيجيتها .

في عدوان حزيران / يونيو عام 1967 أصبح واضحا لكل إنسان منصف في العالم أن الكيان الصهيوني كيان عدواني توسعي في طبيعته وأهدافه ، فلقد احتل كل أرض فلسطين ، وشبه جزيرة

سيناء ، ومرتفعات الجولان السورية . وفرض الكيان الصهيوني نظرية خاصة بالأمن غريبة كل الغربة وبعيدة عن كل القوانين والأعراف الدولية . فبعد استيلائه على الأرض العربية أخذ ينشئ المستعمرات العسكرية في الأراضي التي احتلها في الضفة الغربية وفي سيناء والجولان ، ويدعي بأن ذلك حق من حقوقه ، وأن في ذلك ضماناً لأمنه ، وصار يعتدي على لبنان وعلى المقاومة الفلسطينية ، ويرتكب أبشع الجرائم ضد المدن والقرى الآمنة بحجة الدفاع عن أمنه .

أولاً ــ الأخطار الداخلية على الأمن القومي العربي

الحديث عن الأمن القومي يعني الحديث عن الوطن العربي عموما ، على أساس أنه يمثل وحدة لا تتجزأ ، وأن أي خرق أو ضعف في الأمن القومي لا بد أن يؤثر بشكل أو بآخر على أمن الأقطار العربية الأخرى .

وهنا لا بد من الحديث عن مفهوم الأمن القومي ، الذي يتعلق بالأمة العربية جميعها ، والتحديات المشتركة التي تهددها ، والمصالح الموحدة التي تشدها سويا . فالأمن القومي العربي تعبير عن مفهوم الأمة التي ، رغم التجزئة السياسية ، تمتلك مصيرا مشتركا وتواجه تحديات وأخطاراً متماثلة[1] . فالتهديدات التي تعرضت لها الأمة العربية كانت دائما تهديدات موضعية في هذا القطر أو ذاك ، ولكن أهداف التهديدات كانت شمولية تستهدف كامل الأمة العربية . ورغم أن مفهوم الأمن القومي يمثل الطموح الذي تهدف إليه الأقطار العربية إلا أنه لا يتماشى حاليا مع السياسات الراهنة للأقطار العربية وممارساتها على الصعيد العربي . فهناك إهمال كبير للمنظور الاستراتيجي العربي من قبل معظم الأنظمة العربية ، ولا يمكن القول بوجود استراتيجية أمنية عربية لمواجهة الأخطار الخارجية ، وهو نقص كبير في السياسة العربية .

إن أمن أي قطر عربي هو أمر ضروري لأمن الأقطار العربية الأخرى . ولكن الاهتمام بالأمن القطري وحده بمعزل عن الأمن القومي العربي قد يعرض هذا الأخير للخطر .

وقد أدركت الأنظمة العربية أهمية التلازم بين الأمن القطري والأمن القومي الشامل حين أقرت معاهدة الدفاع العربي المشترك في 1950/4/13 التي نصت في مادتها الثانية « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا ، ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وأن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » .

وهذا يتطلب رؤية قومية شمولية واستراتيجية بعيدة المدى تنطلق من الحاضر باتجاه المستقبل من قبل جميع الأنظمة العربية من أجل ضمان ذلك .

إن مبعث اختلافات السياسات العربية فيما يخص الأمن القومي العربي الشامل مرده إلى اختلافات عقائدية ومصلحية وسياسية قطرية ، وعدم حل التناقض الثانوي ، وهو التناقض بين الأمن القطري وبين الأمن القومي العربي ، تجاه التناقض الأساسي وهو الأمن القومي العربي أمام

(1) د. علي الدين هلال « الأمن القومي العربي » **ملحق الأهرام الاقتصادي** ، العدد 903 في 1986/5/5 ، ص 17 ، 21 .

مخاطر التهديدات الأجنبية للأمة العربية .

والأمن القطري لأي بلد عربي يتوقف على جملة اعتبارات أهمها : 1 ــ الوضع السياسي الداخلي وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، 2 ــ العامل الاقتصادي وإمكانات القطر في تحقيق التنمية وتوزيع الثروة على المجتمع ، 3 ــ العامل العسكري ووجود جيش قوي قادر على ردع التهديدات الخارجية والدفاع عن أمن البلد في حالة العدوان ، 4 ــ الموقع الجغرافي ، وهذا يعني مساحة البلد وموقعه الجغرافي والأقطار المحيطة به وإمكاناته الطبيعية وطوبغرافيته ومنافذه البحرية وغيرها ، 5 ــ الكثافة السكانية ومدى الانسجام الحاصل بين أبناء البلد ومستواه الثقافي والاجتماعي وإمكانيات استخدامها في الدفاع عن الوطن بإمكانية عالية . وهذه العناصر تختلف من قطر عربي لآخر .

من أبرز العوامل المعرقلة لإقامة الأمن القومي العربي الشامـــل ، بروز ظاهرة القطرية واهتمام الأنظمة العربية بالبناء القطري وتفضيله على الأمن القومي العربي الشامل .

إن مشكلات ذاتية وموضوعية تحول دون تحقيق الأمن القومي ومن أهمها : 1 ــ وجود ركائز ومصالح واستثمارات استعمارية في الوطن العربي ، 2 ــ اختلاف علاقات الأقطار العربية بين الكتلتين : الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة أخرى ، 3 ــ اختلاف الأقطار العربية فيما بينها في أسلوب الحكم ورؤيته ومواقفه من القضايا العربية والدولية ، 4 ــ وجود استراتيجية عربية تلتزم بها الأقطار العربية للأمن القومي الشامل .

ولما كان الأمن القومي العربي الشامل ينطلق من وحدة المصير العربي المشترك ، فإن مهفومه لا يأخذ حيزا في التطبيق في ظل الأوضاع العربية الراهنة ، ما لم يتم السعي لتحقيق خطوات وحدوية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[2] .

هناك اختلافات بين الأقطار العربية لا تقف عند حدود النظام السياســـي ولا عند حدود الايديولوجية التي يؤمن بها كل قطر ، وإنما تتعداه إلى الجغرافية من حيث موقع كل قطر ومساحته وعدد سكانه واقتصادياته ومستوى دخل الفرد والمستوى الثقافي وتعداد الجيش وقدراته العسكرية والإمكانات الفنية والتقنية ومستوى التصنيع وغيرها .

بعض هذه العوامل قد يكون عنصر توحيد ، وبعضها قد يشكل عامل ابتعاد بين الأقطار العربية . ولكن هذه الأقطار لم تعمل بما فيه الكفاية لتعزيز عوامل التوحيد والتكامل الاقتصادي فيما بينها ، بل كثيرا ما يفعل الفعل السياسي دورا حاسما . فالخلاف السياسي بين بلدين عربيين أو أكثر قد يؤدي إلى إيقاف جميع المشاريع المشتركة ، وقد يصل إلى حد منع الأجواء أمام الطيران ، وتوقف العبور عبر البلدين ، وغير ذلك مما يؤدي بدوره إلى إضعاف قيام أمن قومي شامل .

إن شرذمة الجبهة الشرقية عبر تضارب اهتمامات القوى الفاعلة فيها قد تؤدي إلى تحولات استراتيجية هامة على الساحة العربية وعلى جبهة الصراع مع الكيان الصهيوني ومن أهم هذه التحولات المحتملة ما يلي : 1 ــ التخلي عن سياسة الحد الأدنى المشترك ، وهذا يرتبط بطبيعة

(2) اسعد محمود ناجي « الأمن القومي العربي إزاء الاستراتيجيتين الأمريكية والسوفيتية في المشرق العربي . اطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 5/1983 ، ص 143 .

العلاقات بين الأطراف العربية ذات العلاقة الواقعة على كافة خطوط المواجهة ، 2 ــ التأثير على البنية العسكرية للقوى العربية المعنية . إن تفسخ الجبهة الشرقية لا يؤدي إلى إضعاف القوة العربية فحسب ، بل يؤدي إلى تغييرات بنيوية في طبيعة هذه القوات ، فالإنطواء الإقليمي بدلا من التطلعات القومية يفرض على القوات العسكرية إعادة ترتيب أولوياتها من حيث التخطيط والتسليح ومن ناحية التنظيم والتكوين ، 3 ــ زيادة هامش حرية العمل الإسرائيلي : إن تفاقم الخلافات العربية وتأثيراتها على الجبهة الشرقية تولد زيادة طبيعية في هامش حرية العمل الإسرائيلي ، 4 ــ فرص التدخل الغربي العسكري : إن عدم وجود جبهة شرقية يمكن أن يؤدي لمزيد من التدخل الغربي والأمريكي إلى المنطقة بحجة منابع النفط أو التصدي لحالة عدم الاستقرار ، 5 ــ زيادة مخاطر الاستقطاب الدولي .

وما لم يتمكن العرب من تصفية خلافاتهم فإن احتمالات قيام جبهة شرقية مواجهة للكيان الصهيوني في الظروف الراهنة والمستقبل المنظور أمر صعب في غاية الخطورة على الأمن القومي العربي .

وبعد اتفاقات كمب ديفيد وخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل ، انتقل ثقل الصراع العربي مع الكيان الصهيوني إلى الجبهة الشرقية ، وأصبحت ساحة الحسم الرئيسية للصراع في أي مواجهة مع العدو الصهيوني . ولكن قيام الجبهة الشرقية ما زالت تحكمها مشكلات عديدة أهمها العلاقات بين الأقطار العربية .

ويمكن رسم صورة مثالية أو نموذجية للقوى التي تشكل الجبهة الشرقية على النحو التالي : 1 ــ سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي تمثل خط التصدي الجغرافي والعسكري والسياسي الأول للكيان الصهيوني ، 2 ــ العراق والمملكة العربية السعودية ، وهما تمثلان الامتداد الجغرافي الطبيعي للخط الأول والقوى الرئيسية المرشحة لدعم هذا الخط على مختلف الأصعدة المالية والعسكرية والسياسية ، 3 ــ الجزائر وليبيا ، وهما القوة التي تؤدي دورا مساندا في أي صراع مع الكيان الصهيوني .

ثانياً ــ الأخطار الخارجية على الأمن القومي العربي

تميزت العلاقات بين العرب والكيان الصهيوني منذ عام 1948 حتى اليوم بالعنف والصراع المسلح . وباستثناء اتفاقيات كمب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني فليس هناك بعد دبلوماسي وسياسي لهذه العلاقة . فالكيان الصهيوني في نظر جميع العرب هو خطر يهدد كل الأقطار العربية المحاذية له والبعيدة عنه . وخير دليل على ذلك قيام الكيان الصهيوني بضرب المفاعل النووي في العراق في 1981/6/7 ، والاعتداء العسكري المسلح على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في 1985/10/1 .

أما الأرض الفلسطينية فقد شهدت ضما من قبل الكيان الصهيوني ، وتشريد أهلها ، والضغط على أبنائها الذين بقوا فيها واعتبارهم من أعداء الكيان ، يعيشون تحت الاحتلال والعسف العسكري الصهيوني .

والكيان الصهيوني خطر يهدد كل العرب ، وفي مقدمتهم الشعب العربي الفلسطيني . ويمتد تأثير خطره إلى كل الوطن العربي . يلجأ الكيان الصهيوني إلى استخدام مصطلح «الأمن» كمبرر أو غطاء

للاستراتيجية التوسعية الصهيونية ، وبذلك يصبح مفهوم الأمن الصهيوني وسيلة أو أداة وليس هدفا بحد ذاته .

ويربط الكيان الصهيوني بين التوسع الإقليمي والأمن ، فالتوسع الإقليمي باتجاه الأقطار العربية المجاورة ، إضافة إلى الاستيطان وبناء المستعمرات وجلب اليهود من شتى أنحاء العالم للسكن في الأرض العربية المحتلة ، يعني لدى الكيان الصهيوني ضمانا لأمنه من خلال توسيع العمق الاستراتيجي .

وللمحافظة على هذا الوضع يرى الكيان الصهيوني ضرورة ضمان التفوق العسكري على جيرانه العرب ، سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو في مجال الحصول على الأسلحة النووية لتحقيق الردع ضد العرب .

إن سياسات التوسع الإقليمي ، هي سياسة ثابتة لدى الكيان الصهيوني ، وتعود إلى بداية إنشاء هذا الكيان ، كما أن سياسة الاستيطان هي الأخرى قديمة قدم مجتمعات الموشاف اليهودية بفلسطين ، إلا أن هذه السياسة أخذت طابعا متميزا في أعقاب حرب 1967 .

وترمي سياسة التوسع الصهيوني إلى الرد على العرب الساعين إلى إقامة دولة عربية موحدة من المحيط إلى الخليج من جهة ، وإلى خلق منطقة عازلة بين الكيان الصهيوني والعرب وتضيف إليه عمقا استراتيجيا من جهة أخرى[3] .

يقول المنظر الصهيوني يهوشافاط حركابي «إن أساس مطالب إسرائيل الإقليمية يتركز أولا وقبل كل شيء على المسألة الأمنية . وحسب رأي كثير من الإسرائيليين فإن الاعتراف بهذا المطلب هو أمر مزعج بحد ذاته ، ولذلك حاولوا أن يلبسوا هذه المصالح الإقليمية تمويها صهيونيا دينيا . ومعروف أن الحوافز الدينية والصهيونية هي عوامل قوية في الحقيقة ، ومع ذلك فإنها ثانوية إذا ما قورنت بمسألة البحث عن الأمن إضافة إلى أنها منبثقة منها »[4] .

ويرى العقيد الصهيوني إيلون « أن المهم من ناحية الأمن القومي هو نتيجة التزاحم التي تولد القوة التي تشتمل على نخبة ومن بينها متخذو القرارات ووسائل تنبئية ... ووسائل الجبهة الداخلية (الموارد المتميزة لتغذية متطلبات الجبهة العسكرية) . إن هذه القوة لا تقاس وفق الكمية وإنما وفي الأساس وفق النوعية كما ثبت بالنسبة إلى حالة إسرائيل ، يضاف إليها موردان أساسيان للدولة هما المساحة (عمقها الستراتيجي ، طبيعة حدودها ...الخ) والسكان : الطاقة البشرية العاملة والمقاتلة » . ويحدد إيلون المكونات الثلاثة الأساسية لمعادلة الأمن القومي بالقدرة المكونة من قوة قومية وجاهزية قومية ، والوسيلة بأهدافها وأفكارها ووسائلها ، ثم الغاية (من ، وماذا ، ولماذا وكيف ومتى)[5] .

---

(3) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، لعام 1985 ، صادر عام 1986 ، ص 78 ــ 80 .

(4) يهوشافاط حركابي **الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية** ، ترجمة أحمد الشهابي ، إصدار دار القدس ، بيروت ، ص 92 .

(5) العقيد ايلون « أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاما من عمرها » من كتاب **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاما** ، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص 2 ، 3 .

لقد طالب بن غوريون منذ عام 1948 بانتهاج مفهوم نقل الحرب إلى أراضي الخصم . وكانت دلالة هذا المفهوم اتباع نهج هجومي خلال المواجهة العسكرية مع الدول العربية . وبعد حرب السويس تبلور مفهوم الأمن الإسرائيلي على الأسس التالية : 1 ــ لا تكافؤ في النزاع العربي ــ الإسرائيلي . فالعرب إذا ما فازوا بانتصار عسكري فإنهم يستطيعون تحقيق أهدافهم ضد إسرائيل . وإسرائيل لا تستطيع حل النزاع بانتصار عسكري ، وأن هدف إسرائيل من الحرب هو إزالة تهديد وجودها ومصالحها الحيوية ، 2 ــ إن نسب القوى العددية المتفوقة للجيوش العربية أوجبت على إسرائيل اتباع نهج الحرب الاستباقية أو الوقائية في حال تطور القدرة العسكرية العربية إلى تهديد شامل وخطر لإسرائيل .

ولجأت إسرائيل إلى أسلوب الردع وبناء القوة العسكرية لمنع العرب من تحرير أراضيهم ، وكان الردع قائما على الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية في الهجوم ، وبقي الردع أساسا حيويا في مفهوم الأمن . وعندما أخفق الردع بعد حرب 1973 انتقلت من الدفاع إلى الهجوم وهكذا ارتبط الردع والحسم كسياسة أمنية لإسرائيل[6] .

ومهما يكن من أمر فإن أمن الكيان الصهيوني يقوم على انقسام العرب وضعفهم ، يقابله تحالف استراتيجي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية[7] . وإسرائيل لا تطمع فقط في الأرض العربية وإنما تهدد الكيان الاجتماعي والحضاري للأمة العربية . وأحد مظاهر دور الكيان الصهيوني في تهديد الأمن القومي العربي يتمثل في قيام إسرائيل بالهجوم على المفاعل النووي العراقي ، رغم تأكيد المصادر الدولية التي أعربت عن اعتقادها بعدم وجود أي مؤشر حقيقي يدل على نوايا عراقية فعلية لإنتاج أسلحة نووية ، وعلى العكس فقد أكد المسؤولون في وكالة الطاقة النووية الدولية أن الجهود العراقية كانت سلمية الطابع ، وأن المفاعل العراقي كان يخضع لعمليات كشف ومراقبة دورية على يد خبراء الطاقة النووية الدولية ، كما أن العراق موقع على الاتفاقية الدولية الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية ، في حين أن إسرائيل لم توقع على تلك الاتفاقية . ومن هنا تظهر نوايا إسرائيل في منع العرب من امتلاك ناصية التطور العلمي في المجال النووي . كما أن العملية الإسرائيلية تؤكد من جديد أن العراق في نظر الكيان الصهيوني يشكل هدفا عسكريا وسياسيا رئيسيا رغم عدم وجود حدود جغرافية مشتركة بينهما .

لقد استهدفت أيضا إسرائيل من الهجوم على المفاعل النووي العراقي إظهار قدرتها على الوصول إلى الأهداف العربية في العمق[8] . وإن هذا الهجوم يؤكد دائما الحقيقة التي أدركها العرب بأولوية الخطر الصهيوني على الوضع القومي للأمة العربية ويتهدد العرب جميعهم في جميع الأقطار . كما يؤكد الهجوم عقم الخلافات العربية تجاه الخطر الصهيوني المحدق بهم[9] .

لقد راهنت إسرائيل على الإبقاء على حالة الضعف والعجز وعدم الاستقرار لدى الدول العربية . وبهذا الصدد يؤكد إسحاق شامير « أن كل ما يقسم العالم العربي هو خير لإسرائيل » . أما أرييل شارون فيرى « أن مهمة إسرائيل تتلخص في تقويض أي ائتلاف عسكري عربي بواسطة ضرب

---

(6) العميد الصهيوني دوف تماري « تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية » ، **المصدر السابق** .
(7) دراسات استراتيجية رقم (45) ، العدد السابع لسنة 1981 ، ص 14 .
(8) النشرة الاستراتيجية لمركز العالم الثالث ، المجلد الثاني ، العدد 10 في 1981/6/18 .
(9) المصدر نفسه .

صميم القدرة الهجومية العربية »[10] .

ثالثاً ــ مفهوم الأمن الإسرائيلي

لقد قامت (إسرائيل) نتيجة للغزو والاستيطان الاستعماري ، لذا فإن « إرادة البقاء بالقوة » هي التي تسيطر على جميع معطيات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وأغراضها وأسسها ومفاهيمها . وتتولد عن « إرادة البقاء بالقوة » ثلاثة مفاهيم أساسية هي : 1 ــ الأمن ، 2 ــ العنف ، 3 ــ حتمية الحرب[11] .

وتحتل مشكلة الأمن لدى الكيان الصهيوني المقام الأول في الجهد الصهيوني منذ قيام هذا الكيان حتى اليوم . فمشكلة إسرائيل هي مشكلة أن « تكون أو لا تكون » . والحل الذي تواجهه إسرائيل لهذه المشكلة هو توفير القوات المسلحة اللازمة لمواجهة القوى العربية التي تهددها . لذلك أخذ مفهوم الأمن والدفاع في المذهب العسكري الإسرائيلي مفهوماً حركياً مجاله الحيوي خارج الكيان الصهيوني ، لذلك فهو مفهوم هجومي عدواني يعتمد على نقل المعركة إلى أرض الخصم . وأهم الاعتبارات التي يستند إليها مفهوم الأمن[12] الصهيوني هي : 1 ــ الدفاع عن الكيان الصهيوني ووجوده وتحقيق الانتصارات العسكرية بقوة قادرة على الردع ، 2 ــ تشجيع الهجرة إلى الكيان الصهيوني وبناء المستعمرات وإقامة مراكز كثيفة السكان ، 3 ــ ترسيخ القوة في جميع القطاعات والحفاظ على البقاء الفيزيائي للكيان الصهيوني والمجتمع ، 4 ــ النمو الاقتصادي الذاتي وتحويل الماء الفائض نحو الجنوب ، والبحث عن الطاقة الشمسية والطاقة الطبيعية في ماء البحار وغيرها ، 5 ــ تحويل الكيان الصهيوني إلى قوة بحرية مهمة ، 6 ــ تشجيع المعاهد العلمية ومعاهد البحث والرقي بالمقدرة العلمية في جميع الفروع ، 7 ــ تشجيع القوى العمالية المكتسبة وتربية الشباب تربية مهنية في جميع المجالات .

وبعد حرب 1967 أضافت إسرائيل إلى مفهوم أمنها هدفين آخرين هما : 1 ــ توفير حزام أمن واسع خارج حدودها ، خالياً من أية قوة عربية مسلحة ، 2 ــ توسيع هامش الآفاق للدفاع الجوي الإسرائيلي بتوسيع أراضيها .

إن أهم عنصر وفر الحماية ثم الاستمرار للوجود الصهيوني في فلسطين هو التعهد والالتزام المطلق للولايات المتحدة الأميركية بدعم وحماية الأمن الصهيوني منذ تصريحات ويلسون عام 1919 حتى تصريحات ريغن بعد العدوان الصهيوني على المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) 1981[13] .

إن العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني تستند إلى مبدأين هما : 1 ــ تحقيق أمن الكيان الصهيوني لحماية الاستيطان وترسيخه وتوسيع رقعته ، وهذا يقتضي تهويد فلسطين جميعها وتصفية شعبها وقضيته ، 2 ــ تحقيق أمن مبرر البقاء وهذا يفترض مط الحدود السياسية

---

(10) د. خليل ابراهيم ، **إسرائيل والحرب العراقية الإيرانية** ، مركز الدراسات الفلسطينية 1985 ، ص 15 .

(11) هيثم الكيلاني ، **المذهب العسكري الإسرائيلي** ، سلسلة كتب فلسطينية رقم (19) ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1969 ، ص 420 .

(12) هيثم الكيلاني ، **المصدر السابق** .

(13) مشهور سلامة ، **نظرية الأمن الصهيوني من هشومير إلى الخيار النووي** ، الكويت 1985 ، ص 11 .

والاقتصادية بحسب احتياجات المصالح الصهيونية والامبريالية بما يقتضي التصدي لحركة الثورة العربية[14] .

رابعاً ــ نظرية الأمن الإسرائيلية

يحدد اللواء إسرائيل تال قوام نظرية الأمن (الإسرائيلي) بما يلي :

1 ــ ضرورة استمرار إسرائيل في العمل من أجل تفوقها النوعي لمواجهة الكم العربي (مع اعترافه بصعوبة مثل هذه المهمة).

2 ــ بقاء المبادرة في يد القلة المتفوقة نوعيا عن طريق التعلق باستراتيجية « الضربة الاستباقية الأولى » بهدف نقل المعركة في أسرع وقت إلى عمق الطرف المعادي .

3 ــ ينبغي على الطرف المدافع التمتع بالتفوق العددي وليس العكس كما هو شائع ، فالطرف المدافع يبقى مجبرا على نشرقواته على طول خطوطه الدفاعية لضمان منع اختراقها ، في حين باستطاعة الطرف المهاجم تركيز قواته على نقطة يختارها ، ويحتفظ بالمبادرة للهجوم ، الأمر الذي يؤمن له تفوقا استراتيجيا هاما . ويصل تال إلى نتيجة مفادها حتمية اعتماد الأقلية على مبدإ الضربة الاستباقية أولا خوض الحرب على أساس هجومي ثانيا .

4 ــ ضرورة توسيع الجيش المتفرغ عدديا وزيادة تخصصه الفني والتكنولوجي والتأكيد على أهمية القوات المدرعة المتحركة واعتبارها الوحيدة القادرة على نقل الحرب إلى أرض العدو وحسمها لغير صالحه ، ويقول « إن الدبابة في جيش الدفاع الإسرائيلي ليست سلاحا مساندا بل إنها سلاح الحسم التكتيكي والعملياتي » ويربط بين سلاح الجو والقوات المدرعة . ويدعو إلى تطوير الأهمية القتالية لسلاح الجو باتجاه تحويله إلى سلاح مؤهل لتشكيل « الذراع الحاسمة الاستراتيجية الطويلة للدولة » عن طريق تدمير المنشآت الحيوية للعدو في عمق أراضيه[15] .

ويشكك البروفسيور يحزقيل درور الصهيوني في صمود نموذج الأمن الحالي لإسرائيل أمام الظروف المتوقعة وعلى الأخص :

1 ــ أن استخدام صواريخ أرض ــ أرض ضد المراكز والتجمعات السكانية في إسرائيل وضد وحدات الاحتياط في مرحلة بدء الحرب قد يثير مشاكل من نوع جديد .

2 ــ قد تنشأ أوضاع بمثابة استنزاف اقتصادي واجتماعي ، إذ قد تضطر التهديدات الخارجية إلى تعبئة الاحتياط لفترة طويلة بينما تحول الظروف السياسية دون توجيه الضربة الأولى وإجراءات مضادة هجومية من جانب إسرائيل .

3 ــ لا يوجد هناك تيقن كامل من الإنذار في الوقت المناسب ، ولا توجد ضمانة بأن يحول نظام الدفاع الحالي دون تحقيق العدو لمكاسب أولية والتي قد تنطوي على مخاطر أمنية واجتماعية .

4 ــ يشك في إمكانية تحقيق خرق وحسم في ميدان المعركة المستقبلية بدون تكلفة بشرية قد تضر بالنسيج الاجتماعي الإسرائيلي وقدرة إسرائيل على الصمود بعيد المدى[16] .

---

(14) **المصدر نفسه** .

(15) النشرة الاستراتيجية ، العدد الأول ، 1980/2/14 .

(16) يحزقيل درور « اعتبارات استراتيجية سياسية لتجديد عقيدة الحرب وبناء القوة » الدار العربية للنشر والترجمة ، **التقرير العسكري** ، العدد 6 ، شباط / فبراير 1988 ، ص 11 .

وكانت نظرية بن غوريون تدعو إلى ضرورة الاهتمام الإسرائيلي الأمني ــ الاستراتيجي بالأوضاع في الدول الواقعة على أطراف المنطقة العربية مثل إيران وتركيا والحبشة التي يمكن من خلالها القفز من فوق الطوق العربي المباشر أو رفع عزلة إسرائيل عن طريق طوق خارجي مضاد للعرب ، وقد نجحت إسرائيل بالفعل في إقامة علاقات مع هذه الدول لسنوات عديدة .

ويحدد شارون الاستراتيجية الصهيونية بقوله : « إن من أسس الاستراتيجية الإسرائيلية في الثمانينات قرارنا الصارم بمنع دول المواجهة أو دول مواجهة محتملة من الحصول على سلاح ذري ، وسنضطر لمنع مثل هذا التهديد وهو في مهده »[17] . ويعتقد شارون أن تهديدات إسرائيل تأتي من مصدرين : الأول المجابهة مع العرب ، والثاني التوسع السوفيتي الذي يزود دول المواجهة بمعظم وسائلها السياسية والعسكرية .

خامساً ــ نظرية الحدود الآمنة

لم تتبلور نظرية الحدود الآمنة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية إلا بعد حرب 1967 . وقد جاءت هذه النظرية لتمثل محصلة العديد من التجارب والدروس التي تعود بجذورها إلى حرب عام 1948 .

1 ــ الأمن والحدود الآمنة قبل 1967 :

كانت إسرائيل في الفترة 1948 ــ 1956 قد انطلقت من منطلقين أساسيين في تحديد عقيدتها العسكرية : 1 ــ غياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها نظرا لفقدانها العمق الجغرافي ، 2 ــ وضعها أمام التفوق الكمي العربي .

لذلك رفضت إسرائيل عام 1948 تبني استراتيجية الدفاع البحت واستيعاب الضربة الأولى والقيام بالهجوم المضاد ، وتبنت بالمقابل استراتيجية هجومية تقوم على « ضرورة نقل الحرب إلى أراضي العدو » كحل مناسب لوضعها الجيوسياسي .

وتوسع مفهوم الأمن الإسرائيلي ، فأصبح يشمل مبدأ الحرب الوقائية على صعيد « الأمن الأساسي » والعمليات الانتقامية على صعيد « الأمن الراهن » . وهكذا نفذت إسرائيل ما ادعته بحرب وقائية في حرب السويس عام 1956 ، أو قامت في الوقت نفسه بعمليات انتقامية عبر الحدود في مواجهة العمليات الفدائية العربية .

وخلال فترة 1956 ــ 1967 أدخلت إسرائيل نظرية الردع إلى فكرها العسكري . وتقوم هذه النظرية على الاحتفاظ بهامش كاف من التفوق النوعي على الجيوش العربية ، مع دمجها باستراتيجية الحرب الوقائية ، أي الربط بين الحرب الوقائية والردع وتبني سياسة تقوم على تحديد ذرائع الحرب لتبرير العمليات الهجومية ضد الأقطار العربية .

وقد اشتملت هذه الذرائع على سلسلة من الاحتمالات التي قد تطرأ على الوضع العربي الإسرائيلي : سياسيا مثل التبدل في الأنظمة العربية المجاورة لها ، واقتصاديا كالحصار البحري ، وعسكريا كالتحركات العسكرية العربية وهكذا ...

ومن هنا فقد لجأت إسرائيل إلى الضربة الاستباقية في حرب 1967 مستندة إلى ذريعة الحظر الاقتصادي عليها الناجم عن إغلاق مضائق تيران في وجهُ الملاحة الإسرائيلية ، والخطر العسكري

---

(17) يديعوت احرونوت في 1981/12/18

الناجم عن إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقعها في سيناء[18] .

2 ــ نظرية الحدود الآمنة بعد حرب 1967 :

إن احتلال إسرائيل مزيدا من الأراضي العربية قد منحها « العمق الاستراتيجي » الذي لم تكن تمتلكه في السابق . وقد شددت إسرائيل على نقطتين : 1 ــ وجود الخطوط الدفاعية المثالثة جغرافيا على طول خط المجابهة مع الجيوش العربية ، 2 ــ امتلاك إسرائيل لفترة مطولة من الإنذار المبكر وخاصة بالنسبة إلى الجبهة الجنوبية (سيناء) .

وقد نجم عن هذا الوضع الجديد أن تبنت إسرائيل نظرية « الحدود الآمنة » لأول مرة .

وقد وصف داود أليعازر هذه الحدود عام 1972 على النحو التالي « إن الحدود الآمنة هي تلك الحدود التي تمنع الطرف الآخر من ضرب الأهداف الحيوية داخل الدولة ، أي المراكز السكانية والمنشآت الصناعية والمطارات والموانئ والمرافئ الاستراتيجية الأخرى ، وذلك بواسطة القصف المدفعي أو إطلاق الأسلحة الخفيفة أو القيام بالغارات الليلية القصيرة . يجب أن تكون الحدود الآمنة بعيدة عن الأهداف الحيوية بحيث تضمن عدم وصول العدو إليها في الزخم الأولي لهجومه البري » .

وقد فسر أبا ايبان وزير الخارجية السابق الأهمية الاستراتيجية للحدود الآمنة على أنها « تلك التي يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى الحرب الوقائية » . إن فكرة الحدود الآمنة أتاحت إمكانية التخلي عن استراتيجية الضربة الأولى الهجومية ، وبالتالي مبدإ الحرب إلى أراضي العدو .

وفي مقابل التخلي الإسرائيلي عن استراتيجية الحرب الهجومية تبنت بالمقابل استراتيجية رادعة دفاعية . أما على الصعيد السياسي فقد تمسكت الحكومات الإسرائيلية بعد عام 1967 بشعار الحدود الآمنة كشرط من شروط الدخول في المفاوضات حول النزاع العربي الإسرائيلي .

وقد حدد ليفي اشكول الموقف الإسرائيلي عام 1968 ، وهو موقف لم يتبدل حتى الآن ، على النحو التالي « لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة ودائمة » . وقد استغلت إسرائيل غموض هذا الشعار لتصبح الحدود الآمنة متحركة تنتهي عند آخر مستعمرة إسرائيلية يتم بناؤها[19] .

3 ــ حرب 1973 والحدود الآمنة

أثبتت حرب 1973 فشل النظريات الاستراتيجية والعسكرية الإسرائيلية الناجمة عن حرب 1967 ، حين أثبتت أن « الردع » الإسرائيلي لا يمنع العرب من تحرير أراضيهم المحتلة ، كما أن هامش التفوق النوعي قد تزعزع بشكل خطير ، وأن الحدود الآمنة والمثالية لم تكن عائقا فعليا أمام العرب ، وأن المستعمرات الإسرائيلية ليس لها تأثير أمني . وقد فشل العمق الإسرائيلي في إعطاء إسرائيل الإنذار المبكر ، كما أن استراتيجية استيعاب الضربة الأولى كادت تؤدي إلى هزيمة الجيش الإسرائيلي في الجولان وسيناء .

وعادت إسرائيل إلى تبني استراتيجيتها الهجومية الأساسية التي تقوم على تحديد أو اختلاق

---

(18) **النشرة الاستراتيجية** لمركز العالم الثالث ، رقم 6 في 1980/4/24 .
(19) **المصدر نفسه** .

ذرائع الحرب والعودة إلى الحرب الوقائية والضربة الاستباقية الأولى ، مع الإبقاء على نظرية الحدود الآمنة .

يرى الإسرائيليون أن العودة إلى حدود 1967 تشكل خطرا عليهم . وقد أكد زئيف شيف ذلك بقوله « إذا كانت الصواريخ تشكل خطرا على إسرائيل عندما تكون الأراضي المحتلة في أيدينا فمن الطبيعي أن تشكل خطرا أكبر علينا عندما لا يتوفر لنا حزام دفاعي على الأرض »[20] .

سادساً ــ أغراض الاستراتيجية الإسرائيلية

ما أن قام الكيان الصهيوني حتى أصبح همه تحقيق الأمن والحدود الآمنة له ، إذ تأسست إسرائيل على أرض عربية اغتصبت بالقوة المسلحة من أصحابها الشرعيين ، وتوسعت عن طريق القوة المسلحة المدعومة من الامبريالية العالمية . وبالتالي فإن مفهوم أمن الكيان الصهيوني لا يرتبط بحدود معينة بل يرتبط بما يحققه من توسع على حساب العرب .

ويمكن إجمال عوامل القوة في الاستراتيجية الصهيونية في الجوانب الثلاثة التالية : 1 ــ وجود الحركة الصهيونية خارج إسرائيل وتأثيرها على الموقف الأميركي ، 2 ــ وضوح مستويات الاستراتيجية في التفكير الإسرائيلي ، 3 ــ الفعالية المرحلية لاستراتيجية الردع الإسرائيلية[21] .

إن أسباب تفوق إسرائيل على العرب لا تكمن فقط في تفوقها العسكري والتقني ، إنما تكمن أيضا في وضوح أهدافها الاستراتيجية ووحدة التخطيط والتنفيذ لهذه الأهداف وتوافقها عميقا ضمن استراتيجية أمنية واحدة ، في حين يكمن القصور العربي في عدم وضوح الهدف الاستراتيجي تجاه إسرائيل وتعدد مراكز القرار والتخطيط والتنفيذ ، وهو ما يضعف الوضع العربي تجاه العدو الصهيوني .

إن الغاية الاستراتيجية الإسرائيلية هي : 1 ــ تحقيق الوجود الإسرائيلي في فلسطين وفرضه عن طريق القوة ، 2 ــ حماية القاعدة الاقتصادية وإنماؤها ، 3 ــ حماية القاعدة البشرية وتوسيعها باليهود وبناء المستعمرات ، 4 ــ التوسع على حساب الأرض العربية ، 5 ــ منع العرب من القتال (الردع) . 6 ــ منع العرب من تحقيق الوحدة العربية ، 7 ــ منع قيام حرب تحرير شعبية ضدها ، 8 ــ تفوق عسكري دائم في المجالات العسكرية والنووية ، 9 ــ السعي للصلح مع العرب وجعلهم يقبلون بالأمر الواقع[22] .

---

(20) **المصدر نفسه** .

(21) صلاح زكي ، **بعض قضايا الاستراتيجية العربية** ، إصدار الوطن العربي ، ط/1 ، 1983 ، ص 105 ــ 111 .

(22) هيثم الكيلاني **المذهب العسكري الإسرائيلي** ، مصدر سابق ، ص 398 ــ 415 .